عودة أسعار النفط للارتفاع تدعم التعافي الاقتصادي.. عكس الاقتصادات المعتمدة على مصادر أخرى كالسياحة والسفر التي سيتأخر تعافيها من الجائحة

«موديز»: عدم تنويع الاقتصاد الكويتي.. يدعم التعافي السريع من «كورونا»!

- أصول الصندوق السيادي تكفي لسد عجز الميزانية لـ 15 عاماً.. في حال إقرار السحب منه
- حال إقرار «الدّين العام».. ستعتمد الحكومة بشكل كامل على إصدار الديون لتمويل متطلباتها
- إنفاق الكويت سيبقى أعلى من مستويات ما قبل «كورونا».. لاستمرار تضخم الرواتب الحكومية
- أصول الكويت السيادية الضخمة توفر لها فرصة إصدار الديون بتكلفة أقل من دول المنطقة

مصطفى صالح

قالت وكالة «موديز» إنه على الرغم من كون الاقتصاد الكويتي يعد الأقل تنوعا بين دول الخليج، إلا انه سيتمكن من التعافي بشكل أسرع من التداعيات السلبية التي فرضتها جائحة كورونا على دول المنطقة والعالم، وذلك بالمقارنة باقتصادات دول التعاون الأخرى، التي تعتمد على تنويع اقتصادها بقطاعات غير النفط مثل السياحة.

وأشارت الوكالة في تقرير حديث لها صدر أمس، إلى أن التنويع الاقتصادي لم يوفر سوى القليل من العزل من صدمة كورونا، مشيرة الى ان الاقتصاد الإماراتي سيكون بين آخر الدول بالمنطقة التي ستتمكن من التعافي والعودة لمستويات ما قبل الجائحة، حيث تواجه القطاعات الرئيسية بالإمارات بما في ذلك السياحة والنقل حالات انتعاش طويلة الأمد وغير مؤكدة.

وأضافت «رغم ان عمليات الإغلاق في جميع أنحاء العالم لمواجهة انتشار الجائحة أدت إلى ضعف الطلب على النفط، الذي تعتمد عليه دول الخليج كمصدر مهم ورئيسي للدخل، إلا أن الدول الخليجية التي تعتمد على موارد أخرى للدخل مثل السياحة ستعاني بشكل أكبر من هذا الإغلاق، نظرا لانخفاض أعداد السائحين وتوقف حركة السفر حول العالم، مثل الإمارات والبحرين».

توقف المشاريع

وقالت الوكالة إن الصدمة المالية التي خلفتها جائحة كورونا ستؤخر خطط التنويع غير النفطي في دول الخليج، حيث إن إعادة توجيه الإنفاق لمواجهة تأثير الوباء دفعت الحكومات الخليجية إلى إيقاف، أو في بعض الحالات، إلى إلغاء المشاريع الكبرى التي دعمت أجندة التنويع غير النفطي.

فعلى سبيل المثال، في نوفمبر 2020 أعلنت شركة مصفاة الدقم وصناعة البتروكيماويات في سلطنة عمان عن توقف مجمع البتروكيماويات المخطط له في مصفاة الدقم مؤقتا، بسبب ظروف السوق العالمية الضعيفة، نتيجة تراجع أسعار النفط.

فيما تعرضت مشاريع أخرى للتأخير، مثل ميناء مبارك الكبير بالكويت، والذي كان من المقرر الانتهاء منه في 2019، وهو جزء لا يتجزأ من مشروع مدينة الحرير بالكويت الذي تبلغ تكلفته 86 مليار دولار، وهو مكون خليجي رئيسي في مبادرة الحزام والطريق الصينية، الذي يعد أحد أساسيات خطط التنويع الاقتصادي بالكويت.

ارتفاع الإنفاق والديون

ولفتت «موديز» إلى أن حجم الإنفاق في الكويت سيبقى أعلى من مستويات ما قبل جائحة كورونا، حيث تفترض أن إنفاق رواتب القطاع العام سيزداد أكثر، بالنظر إلى مسؤولية الحكومة عن توظيف المواطنين الكويتيين، ما يؤدي إلى نمو مستمر بالقوى العاملة من المواطنين.

وتتوقع الوكالة أن تسجل أعباء الديون في الكويت أكبر مستوى بين دول الخليج، حيث من المتوقع أن تنخفض الأصول السيادية الكويتية إلى 348٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2021، وذلك من مستوى 375٪ في عام 2019.

وفي ضوء تراجع الأصول السيادية الكويتية إلى الناتج المحلي الإجمالي، تشير الوكالة إلى أن إجمالي أصول الصندوق السيادي الكويتي يمكنها أن تغطي العجز المالي في الميزانية لمدة 15 عاما، فيما يمكن للأصول السائلة بالصندوق تغطية العجز لمدة 10 أعوام، ولكن ذلك يرتبط بإصدار تشريع يسمح بالسحب من أصول الصندوق السيادي الكويتي، حيث يمنع القانون الكويتي السحب منه.

وقالت «موديز» انه مع استنفاد الأصول السائلة المتاحة في صندوق الاحتياطي العام مطلع العام الحالي 2021، وفي ظل عدم وجود مصادر أخرى للتمويل، تتوقع الوكالة أن مجلس الأمة سيمرر قانون الديون، وفي حال حدوث ذلك، فمن المرجح أن تعتمد الحكومة بشكل كامل على إصدار الديون لتلبية متطلبات التمويل الإجمالية لعام 2021.

التصنيف السيادي

وفيما يخص التصنيف السيادي للكويت، قالت الوكالة إنها انتهت من مراجعة تصنيف الكويت السيادي في سبتمبر 2020 عند A1 مع نظرة مستقبلية مستقرة، حيث كانت الوكالة قد خفضت في مارس 2020 التصنيف بمقدار درجتين، مدفوعا بالخلاف حول استراتيجية التمويل متوسط الأجل للبلاد والاستجابة المحدودة لتراجع عائدات النفط.

وأشارت الى ان انخفاض أسعار النفط سيؤدي إلى إبقاء تكاليف الاقتراض أعلى بكثير من مستويات ما قبل الوباء بالنسبة للحكومات السيادية التي لديها احتياطيات صغيرة من صناديق الثروة السيادية السائلة أو بدونها مثل عمان والبحرين، وبالنسبة للكويت فهي تمتلك أصولا سيادية ضخمة في صندوقها السيادي، مما يوفر لها فرصا كبيرة لإصدار الديون الجديدة بتكلفة أقل.

وتتوقع الوكالة أن تظل أعباء خدمة الدين أقل من 1,5٪ من الناتج المحلي الإجمالي للكويت والسعودية والإمارات، وعلى النقيض من ذلك، ستظل تكاليف الفائدة في البحرين الأعلى بين دول مجلس التعاون بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث سترتفع إلى 6٪ في 2021 من 4,4٪ في 2019.

النظرة المستقبلية لدول «التعاون» ستبقى سلبية في 2021

محمود عيسى

قالت وكالة «موديز» للتصنيف الائتماني ان النظرة المستقبلية السلبية للتصنيفات السيادية لدول مجلس التعاون الخليجي في 2021 تأتي نتيجة انخفاض عائدات النفط وتراجع القوة المالية لدول المجلس.

واضافت الوكالة ان زيادة أعباء الديون السيادية لدول الخليج في 2021، ستكون من بين أكبر الأعباء على مستوى العالم، حيث سيؤدي انخفاض عائدات النفط الى تقييد الإنفاق الحكومي، فضلا عن التحديات التي تواجهها اسواق العمل الخليجية. وتعكس توقعات النظرة المستقبلية السلبية للجدارة الائتمانية السيادية لدول الخليج خلال عام 2021، انخفاض عائدات النفط الناجم تداعيات جائحة فيروس كورونا والذي أدى إلى تدهور القوة المالية هذا العام، مع تقييد الإنفاق الحكومي وإبطاء الانتعاش الاقتصادي. وقال المحلل في وكالة «موديز» والذي شارك في اعداد التقرير ثاديوس بست «نظرتنا السلبية للحكومات الخليجية تعكس تأثير جائحة كورونا على عائدات النفط وتوقعاتنا لتآكل القوة المالية التي شهدناها العام الماضي لتستمر طوال عام 2021، حيث أن التكلفة المرتفعة للتمويل الحكومي في الدول ذات التصنيف المنخفض في المنطقة ستؤدي إلى تعاظم هذه الضغوط».

اقتصادات الخليج تحتاج إلى 3 سنوات للتعافي من «كورونا»

محمود عيسى

أشارت الوكالة إلى انها تتوقع ان تحتاج دول مجلس التعاون الخليجي الى ما بين 2 ـ 3 سنوات قبل ان يعود الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لديها إلى مستويات ما قبل الوباء، مع التعافي الذي طال أمده لدى الدول ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا، وذلك لان القطاعات الرئيسية مثل النقل والسياحة ستكون وتيرة التعافي لديها بطيئة. واضافت الوكالة ان من شأن الآثار الاقتصادية المستمرة للوباء تقليص احتمالات التعافي المتعلقة بخلق فرص العمل ومعدلات توظيف المواطنين في وقت وشيك نظرا للأهداف العالية لتوظيف المواطنين في صناعات القطاع الخاص التي تضررت بشدة من الهزة المزدوجة. وتتوقع الوكالة أن ترتفع أعباء الديون الحكومية في دول مجلس التعاون الخليجي في المتوسط بنحو 21٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة بين عامي 2019 و2021 مقارنة بمتوسط نسبته 14٪ للاقتصادات المتقدمة. ومع ذلك، فإن الاحتياطيات المالية الضخمة لصناديق الثروة السيادية ستعمل كمصدات تخفف من آثار ارتفاع أعباء الديون الإجمالية على معظم الحكومات الخليجية.

ضمن قائمة ميد لأكبر 100 مشروع بالمنطقة.. بصدارتها جنوب المطلاع السكنية بـ 19 مليار دولار

11 مشروعاً كويتياً بقيمة 124,5 مليار دولار.. بين الأضخم بالشرق الأوسط

محمود عيسى

تضمنت قائمة مجلة ميد لأكبر 100 مشروع عملاق في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ـ مينا ـ من حيث القيمة النشطة 11 مشروعا كويتيا بقيمة نشطة إجمالية قدرها 124,5 مليار دولار، وتشمل القيمة النشطة جميع النفقات الجارية والمخطط لها، ولكنها تستثني المشاريع المنجزة أو المعلقة أو الملغاة.

وتصدر مشروع مدينة جنوب المطلاع السكنية قائمة المشروعات الكويتية بقيمة نشطة قدرها 19 مليار دولار وهو في مرحلة التنفيذ، وتلاه مشروع النقل الحضري السريع في مرحلة التصميم بكلفة 18 مليار دولار، ثم مشروع مدينة الخيران السكنية في مرحلة الدراسة بكلفة 13,9 مليار دولار.

وحل في المركز الرابع مشروع شمال الزور للطاقة والمياه في مرحلة الدراسة بكلفة 13,3 مليار دولار، ثم مشروع مطار شمال الكويت تحت الدراسة بكلفة 12 مليار دولار في المركز الخامس. ثم مشروع مجمع الزور للبتروكيماويات في مرحلة ما قبل التأهيل وبكلفة 10 مليارات دولار في المركز السادس.

وحل في المركزين السابع والثامن مشروع شركة السكك الحديدية الوطنية وتوسعة مصفاة الزور بكلفة 10 مليارات و9,3 مليارات على التوالي، فيما جاءت مشروعات توسعة مطار الكويت الدولي وجامعة صباح السالم وميناء مبارك الكبير بتكلفة 7,7 مليارات دولار و6,6 مليارات دولار و4,7 مليارات دولار في المراكز 9 و10 و11 على التوالي.

المشروعات الكويتية على قائمة مجلة ميد لأكبر 100 مشروع عملاق في منطقة مينا

المشروع	القيمة (مليار دولار)	المرحلة
مدينة جنوب المطلاع السكنية	19	التنفيذ
مشروع النقل الحضري السريع	18	التصميم
مدينة الخيران السكنية	13,9	الدراسة
شمال الزور للطاقة والمياه	13,3	الدراسة
مطار شمال الكويت	12	الدراسة
مجمع الزور للبتروكيماويات	10	ما قبل التأهيل
شركة السكك الحديدية الوطنية	10	الدراسة
توسعة مصفاة الزور	9,3	التنفيذ
توسعة مطار الكويت الدولي	7,7	التنفيذ
جامعة صباح السالم	6,6	التنفيذ
ميناء مبارك الكبير	4,7	التنفيذ

- 5,4 تريليونات دولار قيمة مشاريع مخطط لها وقيد التنفيذ بالشرق الأوسط

ضعف النشاط

وقالت المجلة ان ضعف نشاط المشروعات طوال عام 2020 أدى إلى تركيز الانتباه بشكل أكبر على المشاريع العملاقة في المنطقة، وان لدى منطقة مينا حاليا من المشاريع المخطط لها أو التي هي قيد التنفيذ ما تصل قيمته الإجمالية المقدرة في الميزانية بحوالي 5,4 تريليونات دولار، وفقا للبيانات التي جمعتها ميد بروجكتس التي تتتبع نشاط المشاريع الإقليمية. وهذا الرقم يقل بنسبة 6,9٪ عن نظيره في عام 2019، وهو ما يشير الى التأثير الكبير لأزمة كورونا وانخفاض أسعار النفط على الماليات الحكومية والإنفاق المخطط له.

يشير الانخفاض في هذا الرقم النهائي لنشاط المشروعات إلى أن أي ميزانيات مشاريع تم الإعلان عنها حديثا قد تم تجاوزها بشكل كبير وبما يصل إلى 400 مليار دولار ـ من خلال قيمة المشروعات التي تغادر السوق من خلال مزيج من العوامل منها انجاز المشروعات او تعليقها او إلغاؤها، ناهيك عن المراجعات التي تخفض من قيمة الميزانيات المقدرة للمشاريع.

ويأتي مباشرة بعد هذه القيمة الإجمالية المدرجة في الميزانية، ما قيمته 4,3 تريليونات دولار من قيمة المشروعات النشطة في مراحل التنفيذ أو ما قبل التنفيذ أو تم وضع ميزانياتها، ولكن لم تتم تسميتها بالفعل من مكونات المشروعات الموجودة مسبقا. وتشمل هذه آلاف المشاريع، بدءا من المشروعات الرئيسية التي تخطط لها الحكومات ومجمعات توليد الطاقة والمجمعات الصناعية إلى المشروعات السكنية الخاصة أو الوحدات التجارية.

ولكن بشكل عام، فإن سوق المشاريع الإقليمية يخضع لهيمنة مشروعات عملاقة كثير منها كانت تنفذ من قبل حكومات الدول المصدرة للطاقة في المنطقة والتي تتطلع لإعادة استثمار عائداتها من الهيدروكربوني في مشاريع للتنويع الاقتصادي وتوليد الإيرادات المستدامة طويلة الأجل.

أكبر 100 مشروع عملاق

ويمثل أكبر 100 مشروع عملاق وأكثرها نشاطا على قائمة مجلة ميد وحدها حوالي 45٪ من القيمة الإجمالية للمشاريع لتصل الى 2,5 تريليون دولار وبالنسبة لتصنيف ميد، تم ترتيب هذه المشاريع حسب قيمتها النشطة، والتي تشمل جميع النفقات الجارية والمخطط لها، ولكنها تستثني الأعمال المكتملة أو المعلقة أو الملغاة.

ومن اصل القيمة النشطة الإجمالية البالغة 2 تريليون دولار، استحوذ قطاع الإنشاءات على 1,1 تريليون دولار، وقطاع الهيدروكربونات والبتروكيماويات على 370 مليار دولار في المشاريع في، وقطاع النقل والبنية التحتية اللوجستية على 330 مليار دولار، في حين بلغت حصة قطاعات الطاقة والمياه أو قطاع المرافق الأوسع نطاقا 178 مليار دولار.

ويستحوذ مشروع مدينة نيوم السعودية بكلفة 500 مليار دولار ـ وهو أكبر مشروع مخطط في المنطقة حتى الآن على ربع إجمالي القيمة النشطة في القائمة ـ وما يقرب من نصف القيمة في قطاع البناء الإقليمي. ولدى السعودية 22 مشروعا على القائمة مقابل 20 مشروعا لدولة الإمارات و6 مشروعات لقطر.

ومن خارج مجلس التعاون الخليجي بلغت حصة مصر على القائمة 11 مشروعا أهمها مشروع بناء مليون مسكن بكلفة 35 مليار دولار وتبلغ القيمة النشطة للمشروع 2,5 مليار دولار.